الأمم المتحدة

A/C.5/57/SR.23

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
5 April 2006
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شارما ..... (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢١ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-68341 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع) (A/57/30؛ A/C.5/57/16)

١ - **السيدة ناكيان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها المتشبث كثيرا بفعالية الأمم المتحدة يدرك تمام الإدراك أنها يجب أن تكون قادرة على اجتذاب موظفين ذوي مهارات ومنحهم مرتبات ملائمة. وأضافت أن وفد بلدها درس تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/57/30) والتوصيات الواردة فيه فيما يتعلق بالفوارق بين المرتبات الصافية لموظفي الأمم المتحدة من الفئة الفنية وما فوقها ومرتبات موظفي الإدارة الاتحادية للولايات المتحدة الذين يشغلون مناصب مماثلة في واشنطن. وقالت بالرغم من أنه يدعم جهود اللجنة الرامية إلى تصحيح الاختلالات في جدول مرتبات موظفي الأمم المتحدة، فإنها تعتقد أن التوصية بضرورة رفع المرتبات إلى نقطة الوسط ١١٥ غير مبررة، وفي أقل الأحوال سابقة لأوانها. وقالت إن اللجنة استندت في توصيتها على فرضية مفادها أن مرتبات موظفي الإدارة الاتحادية سترتفع بنسبة ٤,١ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، في حين أنه لم يتقرر شيء في هذا الصدد.

٢ - وأضافت أن قرار الجمعية العامة ٢٤٤/٤٠ يحدد نطاق الهامش ونقطة الوسط المرغوبة، وأن وفد بلدها غير مستعد، بالنظر إلى الوضع الحالي للاقتصاد العالمي ولكون الأمم المتحدة تجاوزت سلفا ميزانيتها وهي فقط في منتصف فترة السنتين، لقبول أية زيادة للهامش أكثر من ١١٠، وهو الحد الأدنى للنطاق. ولا ينبغي منح زيادة حقيقية في المرتبات إلا للفئات التي تكون دون هذا الهامش.

٣ - وأوضحت، فيما يتعلق ببدل المخاطر الممنوح للموظفين المعينين محليا، أن الوفد الأمريكي يعتبر الزيادة المقترحة (زيادة ٥٠ في المائة نسبة إلى ٣٠ في المائة من نقطة الوسط لجداول المرتبات المحلية) مفرطة لعدة أسباب: فهي غير منصفة إزاء الموظفين الدوليين، إذ ليس هناك ما يحمل على الاعتقاد أن ظروف العمل في مراكز العمل المعرَّضة لمخاطر كبيرة قد تدهورت؛ وكما أشير إلى ذلك في الفقرة ١١٩ من التقرير، لن يبقى البدل رمزيا وسيصبح عنصرا هاما من المرتب العام، خلافا لمقصد اللجنة.

٤ - وفيما يتعلق بالمعيار الرئيسي، قالت إن وفد الولايات المتحدة يدعم مواصلة دراسة نظام تصنيف الوظائف المبسط المقترح وإنه يتطلع إلى أن تبلغ اللجنة الجمعية العامة بتفصيل نتائج تقييم صلاحية النظام الذي اقترحت إجراءه عن المسألة في دورتها السادسة والخمسين.

٥ - وأضافت أن وفد الولايات المتحدة يعتبر أنه ما زال ينبغي القيام بالكثير قبل أن يكون بالإمكان النظر جديا في اعتماد نظام النطاقات الواسعة. وأوضحت أن تقييمات الأداء التي يقوم عليها الترفيع في هذا النوع من النظام تؤدي إلى أحكام قد تكون محل تشكيك في بيئة متعددة الثقافات مثل بيئة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، سيتطلب مثل هذا النظام وجود آلية لتقييم الأداء تكون ذات مصداقية وموثوقة ومقبولة، وهو أمر بعيد الآن. كما سيتطلب هذا النظام اعتماد ضوابط لتفادي إساءة استعماله وكذا التكاليف الإضافية التي قد يولدها. وأوضحت أنه علاوة على ذلك، وأيا كان نوع نظام النطاقات الواسعة الذي قد يقترح، فإنه يجب أن يكون هو النظام نفسه في كل الوكالات المشاركة من أجل حفظ وحدة النظام الموحد، وأن يحافظ على هيكل التصنيف ذي الرتب السبع لإتاحة المقارنات داخل وخارج النظام الموحد على حد سواء وتعقب تطور المسارات الوظيفية. وقالت إن وفد بلدها ينتظر باهتمام استنتاجات الدراسة التجريبية التي تقترح اللجنة إجراءها ويأمل في أن يختبر

النموذج في أكثر من مؤسستين ويمتد على فترة طويلة من أجل تقييم أثر نظام النطاقات الواسعة بشكل ملائم.

٦ - وأكدت أن وفد بلدها يود معرفة أسباب اعتبار إيجاد فئة من كبار المديرين عنصرا حيويا في دفع عجلة الإصلاحات الرئيسية في المنظمات، وفي تعزيز الخدمة المدنية الدولية (A/57/30، الفقرة ٦١) ويتساءل لماذا ليس بمقدور النظام الحالي تعزيز القدرة على الإدارة والقيادة ولا تشجيع التنوع على المستويات العليا داخل كل منظمة (المصدر نفسه، الفقرة ٦٢). وقالت إنه إذا كان ينبغي إيجاد هذه الفئة، فإن وفد بلدها يتطلع إلى ألاّ تشكل فئة جديدة من الموظفين أو هيئة استشارية، وألاّ يستلزم حزمات خاصة من الأجور والاستحقاقات، وأن تستخدم مجموعة من المعايير في النظام الموحد لتبرير اختيار منصب في تلك الدائرة. وأخيرا، وهو الأهم، تساءلت بشأن ضم وظائف من فئة ف-٥ في هذه الفئة.

٧ - **السيد كريستيانسن** (الدانمرك): تحدث باسم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة، إستونيا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، وكذلك أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، فقال إن النظام الموحد للأمم المتحدة يظل الأداة الأساسية لكفالة اجتذاب المنظمة للموظفين الأكثر تأهيلا. ولذلك من الأساسي لشروط الخدمة استمرار التنافسية، مع آفاق واضحة للترفيع لمن لديهم القدرة اللازمة، ووجود نظام لتقييم الأداء على نطاق المنظومة يقوم على تعريف واضح للكفاءات الأساسية.

٨ - وقال، في هذا الصدد، إن الاتحاد الأوروبي يدعم أحقية لجنة الخدمة المدنية الدولية في تحديث النظام الموحد. وأضاف أنه يتطلع إلى تلقي تفاصيل عن عضوية الفريق الذي شكل ليستعرض عمل اللجنة - أول استعراض من نوعه خلال أزيد من ٢٥ سنة - وكذلك الجدول الزمني للاستعراض.

٩ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يتفق مع التوصية الواردة في تقرير اللجنة (A/57/30، الفقرتان الفرعيتان ١٤١ (أ) و (ب)) المتعلقتان بتحديد مستويات الحد الأقصى المسموح به للنفقات المغطاة في إطار نظام منحة التعليم والحد الأقصى لمنحة التعليم بالنسبة لبلدان ومناطق العملات المعنية، والتوصية (الفقرة ١٤١ (ج)) المتعلقة بتنقيح المعدلات الموحدة للإقامة الداخلية بالمؤسسات التعليمية والمبالغ الإضافية التي تسدد لتغطية تكاليف المبيت.

١٠ - وقال إنه قبل اتخاذ قرار بشأن الزيادة الحقيقية التفاضلية في جدول المرتبات من أجل إعادة المستوى العام للهامش إلى نقطة الوسط المنشودة، لكن غير الإلزامية، ١١٥، يود الاتحاد الأوروبي الحصول على مزيد من التوضيحات. وبالنظر إلى أن الأرقام المضبوطة أساسية لتمكين الدول الأعضاء من النظر في التوصيات بدقة ولتقييم آثارها في الميزانية، ينبغي للجنة أن توضح الوضع المتعلق بزيادة أجر الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة وتحديد متى ستصبح الزيادة المقترحة سارية.

١١ - **السيد كريمر** (كندا): رحب، متحدثا بدوره بالنيابة عن أستراليا ونيوزيلندا، بجهود اللجنة الرامية إلى إصلاح النظام الموحد للمرتبات والاستحقاقات. وقال إن المنظمات تحتاج إلى نظام مبسط وأكثر دينامية من شأنه أن يعزز حياد الخدمة المدنية الدولية ويتيح مزيدا من المرونة لمكافأة الموظفين على أساس الاستحقاق وليكون مستجيبا للطابع المتغير للعمل في المنظمات في كل النظام الموحد. ورحب بالاتجاه الذي تسلكه اللجنة وأعرب عن دعم مبدئي لتنقيح نظام تصنيف الوظائف، وتجريب توسيع النطاقات، وربط الأجر بالأداء، وإيجاد فئة من كبار الموظفين.

وأضاف أن نجاح الإصلاح يتوقف بشكل تام على الإدارة المنصفة للموارد البشرية ونظام عالي الجودة لتقييم الأداء، وهما نهجان من الصعب تطبيقهما في منظمات مثل الأمم المتحدة.

١٢ - وأوضح أن إحدى أهم القضايا التي عالجتها اللجنة هي أن هامش الأجر الصافي انخفض دون الخط المقبول على أساس المنهجية المعتمدة. وقال إنه بالرغم من شعوره بأن المنهجية يمكن جعلها أكثر استجابة للظروف المعاصرة، فإنه لا يعتقد بضرورة تغييرها. لكن مع ذلك من شأن النظام أن يكون مثار حسد موظفي الخدمة المدنية في عدد من الدول الأعضاء حيث ليست التعديلات المتعلقة بالتضخم آلية وحيث ترتبط أية زيادات بالأداء.

١٣ - وقال إنه قبل أن يكون بالإمكان اتخاذ قرار، ينبغي للجنة أن تقدم مزيدا من المعلومات عن مستوى وتاريخ الزيادة في مرتبات الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة. كما ينبغي تحديد ما إذا كانت أخذت في الاعتبار زيادة تسوية مقر العمل وكيف ستؤثر تلك الزيادة على الهامش.

١٤ - وفيما يتعلق بمقترح الزيادات التفاضلية، تساءل عما هو الأساس التقني لأية زيادة في المستويات الدنيا، بالنظر إلى أنها تساوي أو تزيد عن نقطة الوسط. كما تساءل عما إذا كان سيكون للزيادات الصغيرة الموصى بها الأثر المرغوب على المعنويات في مقابل الزيادات الكبرى المعتزمة لكبار الموظفين. وقال إن الآراء اختلفت بشكل واضح داخل اللجنة نفسها، كما أُشير إلى ذلك في الفقرتين ١٥٢ و ١٦٩ من التقرير.

١٥ - وأخيرا، قال إن الفهم الكامل للقضايا والخيارات يكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى الحالة المالية. وأعرب عن ارتياحه لكون استعراض اللجنة الذي طال انتظاره جار في نهاية المطاف.

١٦ - **السيدة وترز** (رئيسة لجنة التنسيق للنقابات والرابطات الدولية لموظفي منظومة الأمم المتحدة): أعربت عن إيمانها بالتغيير. وقالت إن الشيء الوحيد الذي يثير هو كفالة حماية حقوق جميع الأطراف؛ وهذا لا يتعارض مع أهداف الدول الأعضاء أو الإدارات والمنظمات المنضوية تحت النظام الموحد.

١٧ - وقالت إن لجنة التنسيق مدركة لغياب التنافسية في الخدمة المدنية الدولية وتولي أهمية كبرى لتوصية اللجنة المتعلقة بزيادة تفاضلية حقيقية لجدول المرتبات الأساسية/الدنيا. وقالت إن الموظفين يُطالَبون بالقيام بعمل أكثر مقابل كمية أقل من التعويضات المنصفة المستحقة.

١٨ - وقالت إن لجنة التنسيق تشارك في استعراض الأجور والاستحقاقات. وأعربت عن دعمها لوجهة نظر اللجنة القائلة بضرورة وجود نظام ذي مصداقية وموثوق لتقييم الأداء وعن اعتقادها بضرورة إجراء تحليلات لنظم تقييم الأداء بمشاركة تامة من ممثلي الموظفين. وأكدت أنها ستنتظر نتائج الدراسة التجريبية لنموذج توسيع النطاقات ونظام الأجر حسب الأداء المتصل به.

١٩ - وأوضحت أن من شأن تشكيل فئة لكبار المديرين أن تكون له ميزة بالنسبة لبناء القدرات الإدارية للمنظمات؛ لكن لا يجب أن يصبح الموظفون في هذه الفئة جماعة نخبوية. وأضافت أن كون اللجنة لا تدعو إلى نظام أجور واستحقاقات منفصل محل ترحيب، لكن ستكون ثمة حاجة مع ذلك أن توضع بعناية مجموعة موحدة من الكفاءات الأساسية التي تسري على أعضاء هذه الفئة.

٢٠ - وأكدت أن الأغلبية الساحقة من الموظفين مهتمة بقضية التنقل، ولا سيما إذا أفضى إلى تعزيز التطور الوظيفي. لكن ينبغي أيضا أخذ حسن أحوال الموظفين وقضايا العمل/المعيشة بعين الاعتبار. وعلاوة على ذلك، يمكن لبعض

المرونة في تطبيق مبدأ التنقل أن تهدئ المخاوف بشأن فقدان الذاكرة المؤسسية. وقالت بما أن القضية قضية معقدة، فإن لجنة التنسيق للنقابات والرابطات الدولية لموظفي منظومة الأمم المتحدة تعتقد أنه ينبغي النظر فيها متى تقررت بعض عناصر استعراض الأجور والاستحقاقات، ولا سيما توسيع النطاقات، وجرى تنفيذها بنجاح.

٢١ - وقالت إن لجنة التنسيق تريد كفالة حزمة تعويض منصفة لفئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة وترحب بفرصة المشاركة في فريق العمل الذي سيستعرض، عام ٢٠٠٣، منهجيات الدراسة الاستقصائية لمرتبات موظفي فئة الخدمات العامة في أماكن العمل في المقر وخارجه مضيفة أنه سيشكل منتدى لمناقشة حالة الموظفين المحليين في مراكز العمل المتضررة من معدلات التضخم المرتفعة أو معدلات تخفيض قيمة العملة. وقالت إن لجنة التنسيق تدعم المبادرات التي من شأنها أن تفيد هؤلاء الموظفين، من قبيل التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات'' (A/57/387 و Corr.1)، وتأمل في أن تعالج اللجنة القضية.

٢٢ - وأوضحت أن لجنة التنسيق تقدر الجهود المبذولة لتعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة حول العالم، بما في ذلك نظام الحد الأدنى من المعايير الأمنية اللازمة للتشغيل والجهود الرامية إلى كفالة تنفيذ معايير السلامة الجوية. وأضافت أنه ينبغي الاعتناء بكفالة إمداد جميع الموظفين، سواء تم توظيفهم دوليا أو محليا، بحماية متساوية، ولا سيما بمعدات الاتصال وخطط الإجلاء؛ ورحبت بالتالي بتوصية اللجنة بضرورة زيادة بدل المخاطر للموظفين الذين يتم توظيفهم محليا. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي توظيف أفراد الأمن محليا، حسب الإمكان، من هيئات إنفاذ القانون المحلية ذات الصلة بالأنشطة الإرهابية في البلد.

٢٣ - **السيدة ألبرت** (الأمين العام لاتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين): قالت إن الاتحاد يتطلع إلى وضع معيار رئيسي جديد يحل محل نظام تصنيف الوظائف المتجاوز الحالي. وأضافت أن تصنيفات الوظائف بصورة أكثر تعميما لا ينبغي أن تؤدي، مع ذلك، إلى تخفيض المعايير؛ كما يمكن لتوسيع النطاقات واعتماد نظام الأجر حسب الأداء أن يؤثرا على المساواة في الأجور، حجز الزاوية في النظام الموحد. وإذا كان لهذه الإصلاحات أن تنجح، يجب إعطاء الأولوية لتدريب وتقييم المشرفين والمديرين في ضوء مسؤولياتهم الجديدة.

٢٤ - وقالت إن الاتحاد يوافق اللجنة على ضرورة دراسة التنقل في سياق البعثات والولايات المختلفة للمنظمات ويعتقد أن العوامل التي تمنع التنقل تتطلب مزيدا من الدراسة.

٢٥ - وأكدت أن الاتحاد يدعم الجداول الجديدة لمرتبات الموظفين من فئة الخدمات العامة في جنيف ولندن وفيينا. وأضافت أنه يدرك أوجه قصور المنهجية الحالية، خاصة فيما يتعلق بكفالة تعاون أرباب العمل المحليين في عملية الاستقصاء، ويتطلع إلى المشاركة في استعراض ٢٠٠٣ لمنهجية الدراسة الاستقصائية. وقالت إنه يرحب بتوصيات اللجنة بضرورة إعادة هامش الأجر الصافي إلى ١١٥ وتنفيذ جدول مرتبات جديد في آذار/مارس ٢٠٠٣.

٢٦ - وأوضحت أن اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين مرتاح عموما لنتيجة دورات اللجنة وأنه يثق في أن الدول الأعضاء ستجد طريقة لتنفيذ توصياتها بالرغم من القيود المالية على المنظمة. ورحب بالاستعراض المعتزم لولاية اللجنة وعملها وعضويتها، بما أنه سيعزز العملية التشاورية التي شارك فيها الاتحاد بفعالية خلال السنة الماضية.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع) (A/57/9 و A/57/490؛ A/C.5/57/11)

٢٧ - **السيد سريسودابول** (تايلند): قال إن تايلند مهتمة على نحو خاص، بوصفها بلدا ناميا يسعى إلى جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، بإدارة الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وبنمط استثماراته. وأشار بارتياح إلى فائض ٢,٩٢ في المائة المسجل حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ ووافق رئيس مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة على أن المنحى الإيجابي الذي لوحظ خلال السنوات الثلاث الماضية مشجع. وأضاف أن وفد بلده يدعم التوصية بضرورة الحفاظ على المعدل الحالي للاشتراكات وبمواصلة إبقائها قيد الاستعراض. وقال إن هذا يكتسي أهمية أكبر بما أن إيرادات الاستثمار، أحد المصدرين الرئيسيين لإيرادات الصندوق، تضاءلت بشكل ملحوظ خلال السنتين والنصف الماضيتين. ووفقا لتقرير الأمين العام (A/C.5/57/11)، فإن قيمة أصول الصندوق في السوق انخفضت بنسبة ١٦,٤ في المائة في الفترة الممتدة من ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢، ووفقا للمعلومات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من خلال دائرة إدارة الاستثمارات، فإن تلك الأصول تقلبت بعد ذلك ما بين ٢٠,٨ و ١٩,٩ بليون دولار في الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٢٨ - وأوضح أنه بالنظر إلى تقلب الأسواق المالية والمخاطر العالية المرتبطة بها، فإن وفد بلده يدعم سياسة الصندوق المتمثلة في تنويع استثماراته لتشمل البلدان النامية، وأشار مع التقدير إلى أن الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في البلدان النامية زادت بنسبة ١٧,٣ في المائة خلال الفترة قيد النظر. لكن هبوط حجم الاستثمارات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من ١٥,٢ إلى ١٠,٢ في المائة في الفترة الممتدة بين آذار/مارس ٢٠٠٠ إلى آذار/مارس ٢٠٠٢ وانخفاض الاستثمارات في الأسواق الناشئة في وقت نمت فيه الاستثمارات في أمريكا الشمالية وأوروبا والمؤسسات الإقليمية بشكل هام مثبط لهمة بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ حيث كانت هناك بداية لانتعاشة قوية من الأزمة المالية لسنة ١٩٩٧.

٢٩ - وقال إنه بالرغم من أن الاستثمارات تمت حيثما كان ذلك يخدم مصالح المشاركين والمستفيدين أمر مفهوم، فإن وفد بلده يعتقد أنه ينبغي لدائرة إدارة الاستثمارات أن تنظر في الاستثمار أكثر في البلدان النامية تماشيا مع السياسة التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ١١٩/٣٦ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١. وقال إن تايلند تأمل في الترحيب باستثمارات الصندوق في المستقبل القريب، وتدرس سبل منحه إعفاءات ضريبية. وأكد أنه من المأمول أن تكون تايلند، عندما يقدم المجلس تقريره المقبل إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، من بين الوجهات الاستثمارية للصندوق.

٣٠ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار بقلق، معلقا على تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/59/9)، إلى أن مجموع قيمة أصول الصندوق تراجعت بـ ٤,٣ بلايين دولار، أو بنسبة ١٦,٤ في المائة، من آذار/مارس ٢٠٠٠ إلى آذار/مارس ٢٠٠٢، وأن الصندوق تعرض لخسائر أخرى بقيمة ١,٢ بليون دولار منذ آذار/مارس ٢٠٠٢. وقال إن على الجمعية العامة أن تضع في اعتبارها تقلب أصول الصندوق عندما تنظر في أية تغييرات لاستحقاقات المعاشات التقاعدي.

٣١ - وقال إنه من الواضح أنه ثمة حاجة إلى مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بقرارات الاستثمار. وبالتالي، يؤيد وفد بلاده قلبا وقالبا طلب المجلس بضرورة أن يتسم التقرير عن إدارة الاستثمارات بدرجة أكبر من التحليل ويعطي صورة كاملة عن الأنشطة الرئيسية والتطورات الأساسية التي حدثت أثناء كل فترة مشمولة بالتقرير. وأضاف أنه بالنظر إلى الخسائر التي مني بها الصندوق نتيجة استثمارات في شركات من قبيل إنرون ووورلدكوم وتايكو، فإن وفد بلده يود الحصول على مزيد من المعلومات عن الكيفية التي كان يتم بها رصد الاستثمارات وإدارتها وعن أية إجراءات قانونية اتخذت لاستعادة الأصول التي فقدها الصندوق نتيجة الأنشطة غير القانونية للشركات المعنية.

٣٢ - وقال بما أن الصندوق يعتمد على نحو متزايد على إيرادات الاستثمار للوفاء بالتزاماته الواجبة قانونا إزاء مشاركيه، فإنه من اللازم أن تبقى استراتيجيته الاستثمارية مركزة على المدى البعيد، وهو موقف أعلنه المجلس تكرارا.

٣٣ - وقال إن وفد بلده يدعم دعوة المجلس للأمين العام لبذل جهود لتنويع عضوية لجنة الاستثمار من أجل توفير الخبرة اللازمة في جميع مجالات الاستثمار الرئيسية وتمكينها من مواجهة التحديات الكبرى التي تواجه الصندوق.

٣٤ - وفيما يتعلق بالحالة الإكتوارية، أشار إلى أن نتائج التقييمات الثلاثة الأخيرة (٠,٣٦ في المائة سنة ١٩٩٧، و ٤,٢٥ في المائة سنة ١٩٩٩، لكن فقط ٢,٩٢ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)، لا تكشف عن أي منحى وإن كانت إيجابية. وأشار إلى القرار ٥٣/٢١٠ الذي أعلنت فيه الجمعية العامة من بين أمور أخرى أنه ينبغي للمجلس أن يواصل رصده عن كثب لتطور التقييم الإكتواري للصندوق وألا يقوم بأية محاولة لتغيير أية سمة للصندوق ما لم يظهر نمط في التقييمات المستقبلية يبين حدوث فوائض ولحين حدوث ذلك.

٣٥ - وبخصوص أحكام الصندوق الخاصة بالاستحقاقات، قال إن وفد بلده يدعم التوصيات الواردة في الفقرة ١٥٧ من التقرير. كما يتفق مع التوصية الواردة في الفقرة ١٥٨ بأنه ينبغي إلغاء التخفيض بواقع ١,٥ نقطة مئوية من التسوية الأولى، على أساس أن تنفيذه سيخضع لتوافر فائض في التقييم الاكتواري المقبل. وقال إنه بالنظر إلى المنحى التنازلي الذي يعرفه الفائض الاكتواري، فإن وفد بلده يفضل أن يكون تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرة ١٥٧ مشروطا باتجاه منحى الفائض صعودا. ومع ذلك ثمة حاجة إلى مزيد من المعلومات فيما يتعلق بتأجيل تنفيذ التوصية الواردة في الفقرة ١٥٧ (ب) التي نتجت عن مقرر للمحكمة الإدارية للأمم المتحدة.

٣٦ - وقال إنه يجب، قبل أن يكون بالإمكان الوصول إلى أي نتيجة بشأن مبلغ ١٧٩ ٢٠٠ دولار الإضافي المطلوب لتغطية التكاليف الإدارية، اتخاذ قرار بشأن التوصيات الواردة في الفقرة ١٥٧ من التقرير، بما أن بعض التكاليف الإضافية متصلة بتنفيذ تلك التوصيات.

٣٧ - وأكد ضرورة مواصلة مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقديمه لخدمات مراجعة الحسابات لصندوق المعاشات التقاعدية، لكنه ينبغي أن يعمل بشكل أوثق في المستقبل مع أمانة صندوق المعاشات التقاعدية في تحديد نطاق مراجعات الحسابات المقترحة. وقال إن وفد بلده يتفق بشكل كامل مع توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن أية موارد يطلبها مكتب خدمات الرقابة الداخلية تنبغي مناقشتها بشكل مستفيض مع كبير الموظفين التنفيذيين في الصندوق بوقت كاف لإدراجها في مقترحات ميزانية الصندوق لينظر فيها المجلس والجمعية العامة.

٣٨ - وقال إن وفد بلده يحيط علما بحالة المناقشات بين المشاركين السابقين في صندوق المعاشات التقاعدية من اتحاد جمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، وجمهورية بيلاروس الاشتراكية السوفياتية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وحكومة الاتحاد الروسي؛ ويأمل في أن تتوصل الأطراف إلى حل مُرضٍ.

٣٩ - وأوضح أنه تفاديا لتكرار الصعوبات الأخيرة المرتبطة بتشكيل المجلس واللجنة الدائمة، وبتمثيل الأمم المتحدة في هذه الهيئات، يعتقد وفد بلده بضرورة استعادة الجمعية العامة لمسؤولية انتخاب الأعضاء والأعضاء المناوبين.

٤٠ - وقال إنه ستكون لمقترح زيادة تمثيل الجمعية العامة في مجلس الصندوق، في حالة قبوله، انعكاسات في الميزانية العادية. وقال إنه ينبغي معالجة هذه القضية عند دراسة مقترحات ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع) (A/57/451)

٤١ - **السيد كريستيانسن** (الدانمرك): قال، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة، إستونيا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا ولتوانيا ومالطة وهنغاريا، بالإضافة إلى أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، إن الاتحاد الأوروبي يرحب بجهود مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أجل تحسين تنسيقه مع الهيئات الإدارية وغيرها من هيئات الرصد ويشجعه على مواصلة هذا العمل.

٤٢ - وأوضح أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتقرير السنوي للمكتب (A/57/451) ويؤيده. وقال إنه يشير باهتمام إلى الإحصاءات المتعلقة بمعدل تنفيذ التوصيات، بما في ذلك التي تعتبر جوهرية منها، وتحديد ما يقارب ٥٦ مليون دولار من الوفورات في التكاليف والمبالغ المستردة التي يمكن تحقيقها إذا نفذت توصيات المكتب. وقال إنه سيتابع عن كثب التقارير المقبلة عن الامتثال لتوصيات في مجالات تشمل عمليات حفظ السلام، والمسائل الإنسانية وما يتصل بها، والمشتريات، والمحاكم المخصصة.

٤٣ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يشير إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية واصل عملية التخطيط الاستراتيجي التي شُرع فيها عام ٢٠٠٢ بهدف تعزيز التنسيق الداخلي لأنشطة الرقابة وإنه يدعم دعما تاما الأهداف الاستراتيجية للمكتب والمتمثلة في وجود موظفين مؤهلين وثقافة التطوير المستمر وتعزيز العلاقات بالزبائن.

٤٤ - وأوضح أنه يرحب باعتزام المكتب تركيز الرقابة على المجالات التي تنطوي على مخاطر أكبر على المنظمة. وقال إن ندرة موارد الرقابة ومحدودية الموظفين ينبغي أن تكون الدافع الأساسي لترشيد خدمات التحقيق وتحديد القضايا ذات الأولوية. وشجع المكتب على رفع هذا التحدي من خلال التركيز على التوصيات الجوهرية ومتابعة تنفيذها.

٤٥ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يدعم جهود المكتب لتحسين وظيفة التقييم، بما في ذلك قدرة الإدارات على التقييم الذاتي، ويدعم العمل الجماعي المتعدد التخصصات وقرار إجراء تقييم مواضيعي تجريبي لأنشطة محددة تشمل عدة برامج.

٤٦ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قالت إن من دواعي تشجيع وفد بلدها الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق بين هيئات الرقابة المتنوعة ولكفالة استمرارها في الالتزام بأعلى معايير مراجعة الحسابات والتحقيق. وأشادت بالمكتب على استجابته الإيجابية لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات.

٤٧ - وقالت إن وفد بلدها قلق بشأن الزيادة الحادة في عدد التوصيات الهامة للمكتب، من ٥٧٤ في استعراض ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٧٣٣ في استعراض ٢٠٠١-٢٠٠٢؛

ويناشد زبائن المكتب تنفيذ تلك التوصيات دونما إبطاء والحيلولة دون ظهورها من جديد في المستقبل. وقالت إن من دواعي التشجيع أن أكثر من نصف توصيات المكتب قد نفذت سلفا. وأكدت أن العدد المتزايد للتوصيات وكون تنفيذها يمكن أن يؤدي إلى تحقيق وفورات في التكاليف وعمليات استرداد لحوالي ٥٦ مليون دولار يوضح أهمية وجود آليات فعالة للرقابة والمراقبة الداخلية. وأوضحت أن وفد بلدها يقدر لذلك التعهد الذي قطعه المكتب بمواصلة استعراض حالة تنفيذ توصياته.

٤٨ - وقالت إن وفد بلدها يولي أهمية كبيرة لأنشطة الرقابة ولتوصيات المكتب المتعلقة بعمليات حفظ السلام وبأنشطة المساعدة الإنسانية وبالمبادرات الإنمائية في أفريقيا والعالم النامي. ولذلك يدين بشدة أي شكل من أشكال الاستغلال الجنسي للنساء أو الأطفال من قبل موظفي المساعدة الإنسانية أو أفراد حفظ السلام. وأشارت إلى أن بعض التحقيقات ما زالت مستمرة، وطلبت من المكتب وغيره من الهيئات ذات الصلة بذل قصارى الجهود لكفالة تقديم مرتكبيه للعدالة.

٤٩ - وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، قالت إن وفد بلدها مترعج لأمثلة عدم كفاية الإشراف على تجهيزات البعثات، ورداءة الضوابط المحاسبية، والمزاعم المتعلقة بأنشطة تتسم بالاحتيال، وعدم الامتثال للمبادئ التوجيهية للمشتريات. وشددت على ضرورة اتخاذ إجراءات تصحيحية لكفالة عدم إعاقة مثل هذه الحوادث لسير العمل الفعال لعمليات حفظ السلام. وقالت إن من دواعي تشجيع وفد بلدها تطمينات المكتب بأن جهود إدارة عمليات حفظ السلام للتنفيذ كانت مرضية، وإنه واثق من أن المكتب سيواصل المساهمة في تحسين كفاءة العمليات الميدانية من خلال تخصيص مراجعي حسابات مقيمين لبعثات حفظ السلام الصغيرة إذا لزم الأمر. وقالت إنه يأمل أيضا في أن يساعد المكتب الإدارة على رصد معدلات بدل الإقامة في البعثات لكفالة تغطية النفقات المعيشية الأساسية لموظفي البعثات بشكل كاف.

٥٠ - وأوضحت أن وفد بلدها يعتبر سير العمل الفعال للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي أساسيا، وأنه واثق من أن تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ستضيف إلى المساهمات الإيجابية للجنة والمكتب في الدفع قدما بخطة التنمية في أفريقيا.

٥١ - وقالت أخيرا إن وفد بلدها يشير إلى أن اندماج وظائف الرقابة ساهم في جودة التحقيقات في إمكانية التمييز داخل الأمم المتحدة. وقالت إنه بالرغم من أن المكتب لم يعثر على أدلة على وجود نمط منهجي ومستمر للتفضيل أو الإقصاء، فإنه لا يمكن التسامح مع أي شكل من أشكال التمييز داخل المنظمة وأن استمرار الحذر ضروري.

٥٢ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): شدد على اهتمام وفد بلده بتقرير المكتب، لكنه أعرب عن أسفه لتأخر صدوره. وقال إن التقرير السنوي للمكتب، مثل تقارير مجلس مراجعي الحسابات، أداة هامة تمكن اللجنة من النظر فيما إذا كانت المنظمة وأنشطتها تدار بشكل ملائم ولقياس التقدم المحرز في إيجاد ثقافة الكفاءة والفعالية والمساءلة. وقال إن استقلالية المكتب تمنح وفد بلده الثقة بأن التقرير يقدم صورة حقيقية عن عمل الأمم المتحدة.

٥٣ - ورحب بالأمثلة العديدة المشجعة لتحسن الإدارة وللضوابط الداخلية الأكثر فعالية وهنأ مديري البرامج على هذه النتائج. لكنه أعرب عن أسفه لكون ثقافة المساءلة لم تترسخ بعد بشكل تام.

٥٤ - وقال إن وفد بلده مرتاح للإشارة إلى أن معدل تنفيذ توصيات المكتب، وخاصة الهامة منها، يبقى عاليا وأنها حققت كميات كبيرة من الوفورات واسترداد مبالغ هامة

للميزانية العادية ولميزانية حفظ السلام على حد سواء. وأكد أنه من الأساسي أن يُبقي المكتب قضية بدل الإقامة في البعثات قيد الاستعراض لكفالة أن تكون معقولة ومبررة تماما. وأضاف أن الميزانيات المقبلة ينبغي أن تبرز بشكل تام أثر التدابير الجديدة.

٥٥ - وفيما يتعلق بالتحقيقات الجارية في البوسنة والهرسك وفي غرب أفريقيا بشأن مزاعم حصول استغلال جنسي - وهو سلوك يدينه بشدة - قال إن وفد بلده قلق لمعرفة أن كبار المديرين في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لم ينفذوا بشكل كامل توصيات المكتب. وأوضح أن وفد بلده طلب تقريرا عن الحالة بشأن المسألة. أما فيما يخص التحقيق المتعلق بمخيمات اللاجئين في غرب أفريقيا، فقال إن وفد بلده سيعلق عليها عندما يصدر التقرير المعني.

٥٦ - وأكد أن وفد بلده فوجئ لمعرفة أن موارد هامة تعود لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دفعت كضرائب، في انتهاك للاتفاقيات الدولية في كثير من الأحيان. وقال إنه يجب رصد هذه المسألة بعناية لكفالة عدم استخدام أموال مخصصة للمعونات الإنسانية لأغراض أخرى.

٥٧ - وقال إن مراجعة حسابات دائرة إدارة الاستثمارات التابعة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة كشفت عددا من المجالات التي تعرف مشاكل والتي تتطلب اهتماما فوريا من الإدارة، منها عدم الامتثال لسياسات المشتريات وعدم كفاية تعقب المدفوعات. وأكد أن وفد بلده يود معرفة ما قامت به الأمانة العامة لتصحيح هذه المشاكل وحماية استثمارات الصندوق.

٥٨ - وأوضح أن وفد بلده الذي ما فتئ يشدد لعدة سنوات على السعي إلى إرساء المساءلة، يود معرفة لماذا لم تقبل إدارة عمليات حفظ السلام توصية المكتب بأنه ينبغي اتخاذ إجراء ضد مسؤول في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لم يمتثل لقواعد المشتريات وسمح لمقدم خدمات بأن يكتب بنفسه عقده مع البعثة. وقال إنها لم تكن المرة الأولى التي يفلت فيها مثل هذا السلوك من العقاب وإن وفد بلده يود معرفة السبب.

٥٩ - ورحب لدى عودته إلى القضايا التنظيمية بالجهود التي يبذلها المكتب ليصبح أسرع استجابة وأكثر فعالية وأشار إلى أن التوصيات الواردة في التقرير الأخير لمجلس مراجعي الحسابات عن عمليات المكتب تقدم بعض التوجيهات الممتازة. وقال إن وفد بلده يأمل، على الوجه الخصوص، في تحسين المكتب لقدرته على مراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات لتلبية الاحتياجات الحالية والمقبلة؛ كما ينبغي أن يكون مستعدا ليقوم بالرقابة على المخطط العام لتجديد مباني المقر. وقال أخيرا إنه ينبغي له أن يتفحص عن كثب هيكله بالذات بغرض القضاء على تكرار وظائف مراجعة الحسابات والتفتيش والتقييم. ولكن لا ينبغي أن تكون التغييرات غاية في حد ذاتها؛ وإنما ينبغي أن تساعد على إيجاد منظمة أسرع استجابة وأكثر فعالية.

٦٠ - **السيد الخفاجي** (العراق): قال إن التقرير قيد النظر يكشف أعمال اختلاس ارتكبها موظفو هيئات الأمم المتحدة مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الهيئات الإنسانية، ومكتب برنامج العراق، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأضاف أنه تم الوقوف على مخالفات في المقر أيضا. وأكد أن ثمة حاجة إلى اليقظة لضمان عدم تكرار هذه الممارسات وكفالة مراقبة أفضل في الميدان وفي المقر.

٦١ - وفيما يتعلق بمكتب برنامج العراق، قال إن مسؤولية إدارة البرنامج في المحافظات الشمالية للعراق عهد بها لوكالات وبرامج الأمم المتحدة نيابة عن الحكومة العراقية.

وقال إن الحكومة حرمت من أي حق في الاطلاع على أنشطة تلك الهيئات و لم تقدم لها حتى نسخ عقود استيراد الإمدادات والتجهيزات. وأوضح أن التقرير ذكر أيضا أنه تم دفع مليون دولار من حساب يعود لبرنامج العراق بشكل غير مبرر. وأكد أن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام ٢٠٠٠ أشار إلى حالات مشابهة ابتيعت فيها التجهيزات بأسعار أعلى من كلفتها الحقيقية.

٦٢ - وقال إن العراق استبعد أيضا من المفاوضات مع المصارف المقدمة لعروض من أجل إدارة حسابات البرنامج، بما أن الأمم المتحدة قررت أن من هم ليسوا أطرافا في المفاوضات لا ينبغي إطلاعهم على بنود الاتفاقات المبرمة واعتبرت العراق طرفا ثالثا بالرغم من أن الأموال المقصودة إيرادات عراقية المراد منها هو تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي. وقال إنه من المؤسف أيضا أن لجنة الأمم المتحدة للتعويضات منحت مبالغ مفرطة يصل مجموعها إلى ٤٦٨ ٠٠٠ دولار.

٦٣ - وأوضح أن التعاون أفضل السبل لوضع حد للأفعال غير القانونية لموظفي الأمم المتحدة من أجل حماية المال العام، سواء كان للعراق أو للأمم المتحدة، ولإنهاء الاتجار في اللاجئين والنساء والفتيات واختطاف القاصرين. وأكد أن ثمة حاجة إلى بذل جهود لرصد تنفيذ توصيات المكتب وكفالة الشفافية في الأنشطة التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة نيابة عن حكومة بلده. وقال إنه يجب لذلك التحقيق في الخروقات الإدارية بشكل مستفيض.

٦٤ - **السيد ياماناكا** (اليابان): قال إن وفد بلده مرتاح لكون المكتب قدم، في الفترة الممتدة بين تموز/يوليه ٢٠٠١ وحزيران/يونيه ٢٠٠٢، ٢ ٣٥٧ توصية لتعزيز تدابير المراقبة الداخلية ولكون ٥١ في المائة منها قد نُفِّذت سلفا. وقال إنه تجدر الإشارة إلى أن حوالي ٣٠ في المائة منها صُنِّفت على أنها هامة للمنظمة. وأشار إلى أن تنفيذ توصيات المكتب سيحقق للمنظمة وفورات تقارب ٥٦ مليون دولار معربا عن أمله في أن تنفذ جميعها في أقرب وقت ممكن وعن ثقته بأن المكتب سيواصل كفالة استخدام موارد المنظمة بشكل ملائم.

٦٥ - وأوضح أن وفد بلده قلق على نحو خاص بشأن المزاعم المتعلقة بالاستغلال الجنسي في مخيمات اللاجئين في غرب أفريقيا وبشأن تقاسم الأتعاب في المحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة وبشأن وضع المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وقال إنه يود أن يُطلَع على أية تطورات جديدة بخصوص هذه القضايا الثلاث منذ نهاية الفترة التي يشملها التقرير.

٦٦ - **السيدة عفيفي** (المغرب): أشادت بمكتب خدمات الرقابة الداخلية على الشجاعة والصراحة اللتين وصف بهما حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي كان ضحيتها نساء وأطفال لاجئون. وأدانت بشدة مثل هذا السلوك وأعربت عن أملها في معاقبة مرتكبيه من قبل الإدارات المعنية.

٦٧ - وتساءلت ما الذي منع مديري البرامج من تنفيذ التدابير التي أوصى بها المكتب والتي كان من شأنها توفير ٥٦ مليون دولار للمنظمة، وما هي التدابير التصحيحية، وحسب الاقتضاء، التأديبية المتخذة أو التي تنظر الإدارة في اتخاذها في حق من اختلس المنظمة.

٦٨ - وسألت أخيرا ما إذا كان الأشخاص الـ ١٧٩ الذين يعملون في المكتب من موظفي الأمانة العامة، وما إذا كان المكتب يوظف مستشارين، وإذا كان الأمر كذلك ما هي معايير انتقاء المستشارين.

٦٩ - **السيد كيلابايل** (بوتسوانا): شدد على أن وفد بلده يدعم أنشطة جميع هيئات الرقابة دعما تاما وقال إنه يشاطر

الوفود الأخرى الآراء التي أعربت عنها فيما يتعلق بالحاجة إلى تنسيق أكبر بين هذه الهيئات. وأشار إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ''تعزيز دور المراقبة الإدارية: الهيكل وأساليب العمل والممارسات المتعلقة بتناول تقارير المراقبة'' (A/57/58) قائلا إنه يدعم الخلاصة المبينة في الفقرة ٦٩ من هذا التقرير بشكل كامل.

٧٠ - وذكر أن رئيس وحدة التفتيش المشتركة أعلن، عند تقديم هذا التقرير، أنه سيرحب بمساعدة المكتب ومجلس مراجعي الحسابات الخارجيين من أجل متابعة تنفيذ توصيات هذا الأخير. وقال إنه سيكون من المفيد، كما أُشير إلى ذلك في تقرير وحدة التفتيش المشترك، وضع استعراض لتوصيات هيئات الرقابة الثلاث لإتاحة التنفيذ المشترك للتوصيات المتداخلة أو المترابطة. وسأل عن المرحلة التي وصلتها المناقشات بشأن هذه القضية وكيف تعتزم هذه الهيئات الثلاث التقدم.

٧١ - **السيد نير** (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قال، ردا على أسئلة وملاحظات المتحدثين، إنه يرحب، بالنظر إلى الجهود الهامة التي بذلها موظفو المكتب خلال فترة الاستعراض، بتقدير الدول الأعضاء لعمله في التقرير المعروض على اللجنة.

٧٢ - وردا على الأسئلة التي طرحها ممثل اليابان، أشار أولا إلى أنه قد فُرغ من التقرير عن الاستغلال الجنسي في غرب أفريقيا وإلى أنه سيقدم إلى اللجنة في غضون أسبوعين، وسيكون حينها سعيدا للإجابة على أسئلة الوفود. وفيما يتعلق بتقاسم الأتعاب في المحكمتين الدوليتين، قال إن المكتب رصد عن كثب متابعة توصياته التي نُفِّذ أغلبها وسيواصل القيام بذلك. وأكد أنه سيكون من اللازم إعداد تقرير عن القضية، لكن المكتب سيواصل العمل على كفالة تنفيذ جميع توصياته. وأوضح أن اللجنة الثالثة تنظر حاليا في محتوى التقرير المتعلق بالمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وقال إنها عندما تنتهي من نظرها فيه، ستقدم تقريرا إلى اللجنة الخامسة، إلى جانب أية تعليقات قد تكون في حوزتها.

٧٣ - وقال إن ممثلة المغرب تساءلت لماذا لم ينفذ مديرو البرامج دائما توصيات المكتب. وقال إنه من الصعب أحيانا متابعة بعض التوصيات فورا. وفي بعض الحالات، من الضروري تغيير الأنظمة والإجراءات الحالية لإدخال تكنولوجيات جديدة، بل وحتى تغيير الأنظمة والقواعد، وهو ما يتطلب موافقة الهيئات الحكومية الدولية المختصة. لكن أرقام الإنجاز تحسنت بشكل ملحوظ؛ وهي تصل حاليا إلى ٧٥ في المائة مقارنة بـ ٥١ في المائة في السنة السابقة. وقال إن المكتب سيبقي المسألة قيد النظر وسيقدم للجنة تقارير مرحلية منتظمة.

٧٤ - وفيما يتعلق بموظفي المكتب، قال إن الموظفين الـ ١٧٩ يعملون لدى الأمانة العامة ولا يوجد من بينهم مستشارون. وأوضح أن المكتب يحتاج أحيانا إلى الاستعانة بأشخاص لديهم تخصصات لا توجد في الأمانة العامة، على سبيل المثال لاستعراض استثمارات صندوق المعاشات التقاعدية.

٧٥ - وأكد، ردا على سؤال ممثل بوتسوانا، أن هناك تنسيقا بين هيئات الرقابة المختلفة. وأشار على وجه الخصوص إلى عقد اجتماعات ثلاثية بين المكتب ومجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة. وقال إن المكتب لا يعترض على إعداد جدول يلخص توصيات كل واحد من هذه الهيئات الثلاث. وأوضح أنه يرى ضرورة أن تكون إدارة الشؤون الإدارية مسؤولة عن هذه المبادرة. لكن متابعة التوصيات تثير مشكلة. وأوضح أنه عندما يضطلع المكتب بنشاط ما، سواء كان مراجعة حسابات أو تحقيقا

أو تقييما، فإنه ينظر أولا في التوصيات التي قدمتها هيئتا الرقابة الأخريان في المجال المعني، ويسعى إلى التحقق من حالة تنفيذ هذه التوصيات. وقال إذا كانت إحداها لم تنفذ، يطلب المكتب من الإدارة المعنية تفسير سبب عدم قيامها بشيء. وبيَّن أن هذا الإجراء آلية للمتابعة المشتركة للتوصيات التي تقدمها الهيئات الثلاث جميعها. لكن لها حدودها: إذ بالرغم من أنها مكنت من التأكد أن توصية ما جرى تنفيذها، فليس بمقدور أحد سوى الهيئة التي رفعت التوصية أن تحدد ما إذا كانت المتابعة مرضية أم لا.

٧٦ - وفيما يخص القلق الذي أعرب عنه ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن عدم تنفيذ بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لتوصيات المكتب، أشار إلى أن المناقشات بين إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الشؤون القانونية بشأن المسألة متواصلة. وأعرب عن أمله في أن يكون بمقدوره تقديم مزيد من التفاصيل في هذا الصدد خلال المشاورات غير الرسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.